



مجلة علمية فصلية محكمة

العدد العاشر - يناير - 2022 - السنة الثانية

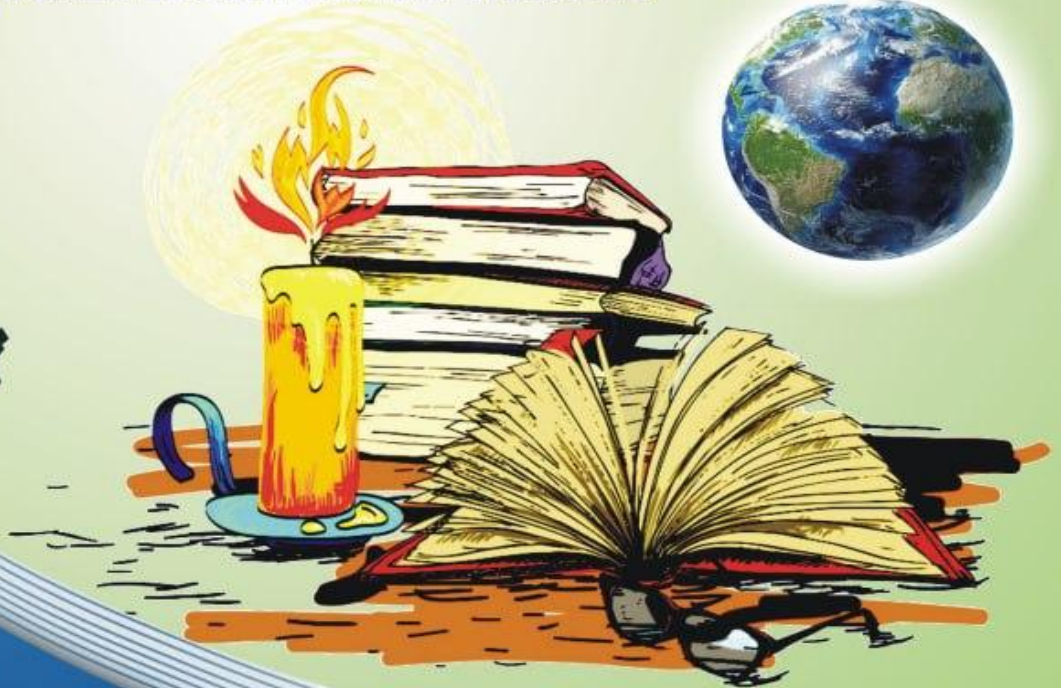
المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN - 2710 - 4834 / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : 2460

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING



الموقع الرسمي للمجلة / www.aijhssa.us





رئيس التحرير- أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
 مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-
 جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ.م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب .

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، . جمهورية العراق . المدقق العام .
2. أ.م.د. خالد ستار القيسي ، عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب .
3. أ. مجدي عبد الله الجايح، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس ، الرباط، المملكة المغربية. (التنضيد)
5. أ.محمد تايه محمد . بك إدارة أعمال . كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الكوفة . (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. أ.د. أبكر عبد البنات آدم . مدير جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم . جمهورية السودان .
2. أ.د. إلهام شهرزاد رواج . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة البليدة 2 . الجمهورية الجزائرية .

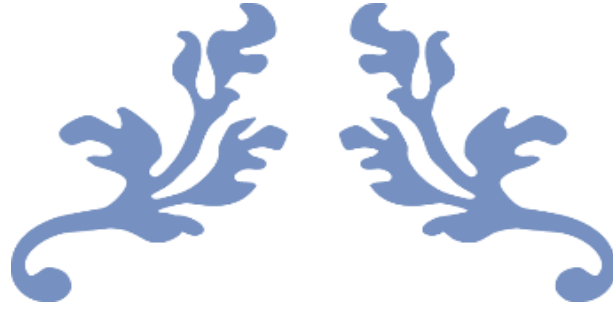
3. أ.د. آمال العرياي مهيدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.
4. أ.د. أمل مهيدي جبر - رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق.
5. أ.م.د. آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراق.
6. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف - عميد كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق.
7. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق
8. أ.م.د. تارا عمر أحمد - كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق.
9. أ.م.د. تحرير علي حسين علوان - كلية الفنون الجميلة - جامعة البصرة - جمهورية العراق.
10. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله. وزارة التربية والتعليم. فلسطين.
11. أ.د. خليفة صحراوي. رئيس قسم اللغة العربية وآدابها. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة باجي مختار عنابة. الجمهورية الجزائرية.
12. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق.
13. أ.د. راشد صبري محمود القصي - أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية. جامعة بورسعيد. جمهورية مصر العربية.
14. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس - خبير تربوي - عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق.
15. أ.د. عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق.
16. أ.د. غادة غازي عبد المجيد - أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى. جمهورية العراق.
17. أ.د. ماجدولين محمد النهيي - كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية.
18. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.

19. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي. رئيس قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة بور سعيد. جمهورية مصر العربية.
20. أ.م.د. عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل - جمهورية العراق
21. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى . جمهورية العراق.
22. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي. عميد كلية الدراسات العليا. الجامعة اليمنية. الجمهورية اليمنية.
23. أ.د. نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.
24. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق.
25. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.
26. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق .
27. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق

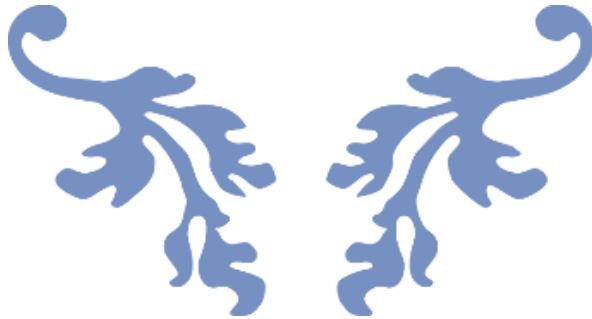
أعضاء الهيئة الاستشارية

- 1- أ.م.د. آرام نامق توفيق. كلية العلوم. جامعة السليمانية. جمهورية العراق.
- 2- أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية. ليبيا.
- 3- أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال. قسم نظم المعلومات. الجامعة الأردنية- فرع العقبة. المملكة الأردنية الهاشمية.
- 4- أ.د. جميلة غريب. قسم اللغة العربية و آدابها. جامعة باجي مختار. عنابة. الجمهورية الجزائرية .
- 5- أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي. المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. الرباط. المملكة المغربية.

- 6- أ.م.د. رضا قجة. علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.
- 7- أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا.
- 8- أ.د. علي سموم الفرطوسي. كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية. جمهورية العراق.
- 9- أ.د. حدة قرقور. كلية الحقوق. جامعة محمد بوضياف. المسيلة. الجمهورية الجزائرية.
- 10- أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون. الجامعة المستنصرية. جمهورية العراق.
- 11- أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
- 12- أ.م.د. مروة إبراهيم زيد التميمي. كلية الكنوز. الجامعة الأهلية. جمهورية العراق.
- 13- أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي. عميد الشؤون الأكاديمية. جامعة العلوم الحديثة. الجمهورية اليمنية.



مقال العرو



بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أما بعد

في العدد العاشر من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ضمّ عددا من البحوث القيمة ذات المعيار العلمي العالي بما تحمله من قدرات معرفية وعلمية أسفرت عن أقلام باحثين لهم منزلتهم العلمية والعملية في حقول تخصصهم ؛ لذا سعت المجلة على أن تضمّ في عدد هذا العدد النوعي من البحوث ، وليس الكمي ، فالغاية هو طرح الأفكار العلمية المتميزة للعالم القارئ.

لذا دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجالات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضاءهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فإن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فإن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجالات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، وأشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الروى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

وأخيرا .. نتقدم بكل العرفان المزدان بأريج الورد لكل الجهود العلمية والفنية والإدارية التي ساعدت ، وتضافرت لأجل أن يصدر هذا العدد ... الاحترام الممتد بالشكر .

هيئة تحرير المجلة

5/1/2022 المغرب

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها.

فهرس الموضوعات	
10.....	أ.د. حسين عبدعلي عيسى دور المحاكم الجنائية الدولية في مواجهة العنف الجنسي ضد النساء في النزاعات المسلحة
27.....	أ.م. د. أنغام حسين يونس / الباث / كريم حربي طرفه خدمات المعلومات الالكترونية في مكتبة وزارة الشباب والرياضة
51.....	د.نادية شارف جدلية الصّوت والمعنى عند علماء الغرب
62.....	أ.م. د. انتهاء عباس عليوي الثنائيات الضدية في نثر عصر الاموي
75.....	م.م. محمد طارق حسن أثر برنامج أرشادي في تعديل التشوهات المعرفية و تحسين مستوى التكيف لدى النساء المتزوجات في محافظة ديالى
87.....	المدرس المساعد هيام حسن زبر الموسوي. الكوفة / الكادر التدريسي اثر استخدام استراتيجية العصف الذهني في تنمية مهارات التعليم الالكتروني المدمج / نموذج جامعة
111.....	الباحثه / شروق عباس مرزار. نتائج ومعطيات السياسه النقديه في النشاط الاقتصادي العراقي للمدهه ٢٠١٣_٢٠٢٠
126	ناصر الدين بن رميدهه اختلاف روايات المعلقات وأثره في النقد
150	إعداد: هيام سامي الزعبي "دور المرأة في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي"
163.....	أ.م.د. فرح غانم صالح تمكين المرأة الشاعرة
	"THE ROLE OF WOMEN IN ECONOMIC DEVELOPMENT FROM THE PERSPECTIVE OF THE ISLAMIC ECONOMY" HEYAM SAMI AL ZOUBI.....174
	Iraq's informal economy between theory and analysis Aseel Mahmoud Lafta / Mahdi Alwan Rahee.....194

اختلاف روايات المعلقات وأثره في النقد

ناصر الدين بن رميدة

طالب دكتوراه/جامعة الجزائر

benramida@gmail.com

00213540452138

الملخص:

تُعدُّ المعلقات من عيون الشعر العربي الجاهلي، ومن أحسن ما تداولته الرواة، وهي عبارة عن قصائد معينة مختارة اختياراً دقيقاً من بين ما قاله كلُّ شاعر، وقد بلغ الأمر بجليل أمرها أنها علقت بالكعبة أو بخزانة الملك أو علقت بالقلوب والأذهان، على اختلاف النقاد في هذه القضية .

وقد اشتملت على وقائع وأيام العرب، وتجارب شخصية عاطفية ومفاخرة وشجاعة وبسالة، ووصف للخيل والمرأة وإسراف في شرب الخمر، وما إلى ذلك مما تضمنته هذه القصائد الفريدة. وقد ظهرت شروح المعلقات مبكراً وأهمها شرح ابن كيسان وأبي سعيد الضريير وابن الأنباري ثم النحاس، وتوجد شروحات أخرى لم يُعثر عليها ولم يُسمع بها إلا في بطون الكتب والأسفار سواء من المتقدمين أو من المتأخرين كشرح الأزهري صاحب تهذيب اللغة وشرح أحمد بن محمد البجائي المسمى " الفنون البابية في شرح شعر الجاهلية" وغيرها من الشروح النفيسة . وقد اختلفوا في ترتيب بعض أبياتها كما اختلفوا في نسبة بعض الأبيات إليها، فثارة نجد أنّ بيتاً يُنسبُ لشاعر آخر ويُنسبُ لصاحب المعلقة أيضاً، وثارة نجد أنّ بعض الأبيات تُنسبُ لصاحب المعلقة في حين لم يذكرها راوٍ آخر. كما اختلف الرواة أيضاً في ترتيب القصائد، وإن كانوا اتفقوا على جعل معلقة امرئ القيس أول معلقة، وإلى جانب هذا اختلفوا في عددها، فقد عدّها غالب الشرح سبعة قصائد، وبعضهم زاد واحدة لتصير ثمانية، وأوصلها بعضهم إلى عشرة .

فالسؤال المتبادر: هل لهذا الاختلاف سبب، وما أثره في عملية النقد، فمثلاً ترتيب المعلقات هل كان حسب الأفضلية، وإن كان كذلك فلم اختلفوا في الترتيب؟

وهل اتفاق بعض الرواة على نفي نسبة بيت أو أبيات لمعلقة كان سببه الرواية، فيُقدّم بعضها على بعض بكثر الرواة لها والاستفاضة؟ وما أثر الرواية الشفهية هنا؟ وهل كانت شفهيّة فقط؟ وهل هذا الاختلاف ناتج عن جمع النصوص والعبث فيها، وهل كانت الذاكرة ضعيفة مما يعني ضعف المروي ومن ثم الشك في ثبوته؟ .

كل هذه التساؤلات تقودني إلى تبين

أما عملي هنا فيتمثل في:

تتبع ترتيب المعلقات في كتب الشروحات الأصلية.

تتبع أبيات المعلقات التي اختلفوا في نسبتها لصاحب المعلقة وغيره.

تتبع الأبيات التي أضافها بعض الرواة.

تتبع رواية المعلقات.

الوصول إلى: هل رواية المعلقات كانت شفوية فقط أم دونت ؟ وقد رأينا مذهب المستشرقين في نفي ثبوت الشعر الجاهلي

وعلى رأسهم نولدكه وأهلوارد ومرغليوث بلاشير .

وعلمي هنا هو تمهيد لمناقشة القضية وتأصيل علمي للإحاطة بالمسألة إذ لا ينبغي أن نغفل عن جوانب مهمة محيطة بالشعر

الجاهلي والرواة وأئمة اللغة.

والقضية كما نرى خطيرة جدا لأنها كانت مثار تشكيك في المعلقات والمؤدي في النهاية إلى نسف جهود اللغويين الذين

يستشهدون بالشعر لتقرير المسائل النحوية، ولهذا كان المقال هذا في غاية الأهمية لأنه قائم على أسس علمية من خلال ما عرضته

من عملي وتتبع للجزئيات، علما أنني تناولت بعض القضايا في تحقيقي لشرح ابن ناشر الوهراني المسمى " تهذيب شرح المعلقات

وإعرابها" .

هذا، وقد اعتمدت على مصادر أصيلة مخطوطة ومراجع حديثة ومطبوعة، علما أن الفكرة انقدحت عند بحثي في قضايا تتعلق

بالمعلقات أثناء دراستي لتهذيب شرح المعلقات للوهراني .

فأرجو أن أكون قد أسهمت في تبين جوانب عديدة للقارئ الباحث، وأن أكون أزلت عدّة غموضاتٍ تتعلّق بما أنا بصدد شرحه

وتوضيحه.

الكلمات المفتاحية:

روايات المعلقات- أوجه الاختلاف- النقد- التعامل مع اختلاف الرواة-نسخة شرح ابن كيسان- نسخة شرح النحاس

The different narrations of the Muallaqat and its impact on criticism

Nasir al-Din bin Rumeida

PhD student/University of Algeria

Abstract:.

The Muallaqat are from the eyes of pre-Islamic Arabic poetry, and among the best that the narrators circulated, and they are specific poems carefully selected from among what each poet said. The case.. It included the facts and days of the Arabs, personal emotional experiences, bragging, courage and valor, descriptions of horses and women, excessive drinking of wine, and so on, which are included in these unique poems. The commentaries of the Mu'allaqat appeared early, the most important of which were Sharh Ibn Kisan, Abu Saeed Al-Dhair, Ibn Al-Anbari, and then Al-Nahhas. Babylonian in explaining the poetry of ignorance" and other valuable explanations. They differed in the arrangement of some of its verses, as they differed in the attribution of some verses to them. Sometimes we find that a line is attributed to another poet and is also attributed to the owner of the hanging, and sometimes we find that some verses are attributed to the owner of the hanging while another narrator did not mention it. The narrators also differed in the arrangement of the poems, although they agreed to make Imru' al-Qays's first suspension, and besides this they differed in their number, as most of the commentators enumerated them seven poems, and some of them increased one to become eight, and some of them brought it to ten

The immediate question is: Is there a reason for this difference, and what is its impact on the criticism process? For example, the arrangement of the pendants was according to preference, and if so, why did they differ in the arrangement?

My work here is:

- Trace the order of the pendants in the books of authentic explanations.
- Trace the verses of the suspensions that differed in their attribution to the owner of the suspension and others.

Trace the verses added by some narrators.-

Trace the narrators of the pendants

key words

Narrations of the Muallaqat - Differences - Criticism - Dealing with the difference of narrators - Sharh Ibn Kisan Version - Sharh al-Nahhas Version

أولاً: معنى المعلقات وسبب تسميتها

المعلقات هي أجودُ قصائد الشعر الجاهلي لاتفاق العصر الجاهلي على جعلها أجود الشعر، إذ جعلوها معلقةً بالكعبة. على رأي . وتناقلتها الألسنة والرؤاة أكثر من نقلها وروايتها لشعر آخر، ولا أدل على اتفاق جماعة الرواة على تفضيلها من كثرة مسمياتها، فقد تُسمى بـ "السموط" و "المذهبات" و "القصائد المشهورات" و "السبع الطوال الجاهليات" و "السبع" و "المعلقات".

شروح المعلقات :

ذكر بروكلمان (69/1-72) بعضَ شروح المعلقات، كشرح ابن الأنباري وابن كيسان وأبي سعيد وأبي جابر والنحاس والزوزني التبريزي والجواليقي والصفى بوري، وكلها والله الحمد اطلعتُ عليها ونقلتُ منها في تحقيقي لتهديب شرح المعلقات .
ومما أريدُ أن أذكره هنا هو ذكره لشرح ابن كيسان الموجود ببرلين 7440 وفيه: معلقة امرئ القيس وطرفة وليد وعمرو والحارث، وذكر أنَّ في المكتب الهولندي أول 800 نسخة فيها شرح لمعلقة امرئ القيس.

ولا يكادُ ينتهي عجبني من عدم نشر شرح ابن كيسان، ولم أفهم بعدُ سبب هذا التأخر، بل كان ينبغي أن يكون هو أول ما يُنشر من الشروح ويحقق، لأنَّ ابن كيسان قبل أن يكون شارحاً هو راوياً، وقد نقل الشرح كلامه وروايته المخالفة لبعض الرواة، وكان النحاس ينقلُ عنه ويُسميه.

نعم، نُشر لابن كيسان معلقة عمرو بن كلثوم محققة وكذلك معلقة طرفة، ولكن ما الذي أحرَّ الباحثين عن نشرها كاملة؟ هل الذي وقف عليها رآها نسخة سقيمة بما خروم فتحتاج إلى نسخ أخرى للمقابلة؟ أم هناك أسبابٌ أخرى نجهلها؟
إنَّ نشرَ شرح ابن كيسان مازال دينا على المحققين المشتغلين بالتراث حتَّى يرى هذا العلقُ النفيس نورَ إشعاعه بين الباحثين.

ومن الشروح التي ذكرها بروكلمان شرح جنادة بن محمد الأزدي الهروي المتوفى سنة 399هـ، وهو شرح على معلقة امرئ القيس، وهذا شرحٌ عتيق موجودٌ بالمتحف البريطاني، وقد حصلتُ عليه والله الحمد وهو جدير بالنشر والاهتمام .

وأما شرح أبي سعيد الضرير وأبي جابر فأنعم به من شرح وهو من أقدم شروح المعلقات، وفيه من الأخبار العزيرة والتحقيقات البديعة ما لا مجال لذكره الآن، وتوجد نسخة منه في المكتبة الوطنية الفرنسية تحت رقم (3280) وناسخها من القرن السادس، وهي سقيمة بعض الشيء، وقد نقلتُ عنها في تحقيقي لهذا الكتاب .

ومن الشروح المفقودة:

- تفسير السبع الطوال، لعبد الله بن جعفر بن درستويه (347هـ).
- تفسير السبع الطوال، لأبي علي القالي (ت 356هـ) .
- تفسير السبع الطوال، للأزهري صاحب تهذيب اللغة (ت 370هـ).
- شرح السبع الطوال، لابن خالويه الحسين بن أحمد (ت 371هـ).

- شرح السبع الطوال، للتبريزي (502هـ).
- المرتجل في شرح السبع الطوال ، لأبي البركات الأنباري (755 هـ) .
- ومن الشروح التي لم أجد من ذكرها شرح ابن الطيب الفاسي، وهو العالم الكبير الذي ينقل عنه كثيرا مرتضى الزبيدي في تاج العروس، وهو أحد شيوخه المهرة، وقد وجدته نقل عن شرحه في تاج العروس .
- هذا، ولأحمد بن محمد البجائي المتوفى سنة 841هـ كتاب كبير اسمه "الفنون البابية في شرح شعر الجاهلية " فلعله شرح دواوين شعراء المعلقات، وهو للأسف كتاب مفقود .

رواة المعلقات :

الشعر الجاهلي وصلنا بطريقتين: الرواية الشفاهية والتدوين، والأدلة على هذا كثيرة جدا معروفة في مظانها ، وسأكتفي بنصين ؛ الأول:

قال ابن سلام : "وكان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها: حماد الراوية".

فهذا نص في الجمع بالكتابة لكنه في زمن أموي .

والثاني : قال ابن الأنباري في نزهة الألباء ... : "كان خلف الأحمر أول من أحدث السماع بالبصرة، ذلك أنه جاء إلى حماد الراوية فسمع منه، وكان ضئيلاً بأدبه".

وهذا نص في الجمع بالرواية

ورواية المعلقات تدخل ضمن الثقافة الشعبية التي تلقاها الناس جيلا عن جيل، وأما الرواة الذين نعتهم هنا فهم رواة مخصوصون .

فمن رواة المعلقات عندنا:

- محمد بن السائب الكلي (ت 146هـ)
- و محمد بن إسحق (ت 150هـ)
- أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ) وعنه الأصمعي و أبو زيد(ت 214هـ). قال الأصمعي : جلست إلى أبي عمرو بن العلاء عشر حجج ما سمعته يحتج ببيت إسلامي.و قال المازني : "قال لي أبو زيد: قرأت هذه القصيدة -يعني معلقة زهير- على أبي عمرو بن العلاء، فقال لي: قرأت هذه القصيدة منذ خمسين " مصادر الشعر الجاهلي ص(155) و(536) .
- و أبو زيد الأنصاري روى عنه أبو حاتم السجستاني (ت 255هـ).
- والمفضل الضبي (170هـ)

- أبو عمرو الشيباني (213هـ) وعنه ابن السكيت (245 هـ) والأصمعي (216 هـ). قال يعقوب بن السكيت "مات أبو عمرو الشيباني وله مائة وثمانية عشرة سنة، وكان يكتب بيده إلى أن مات؛ وكان ربما استعار مني الكتاب وأنا إذ ذاك صبي أخذ عنه وأكتب من كتبه". مصادر الشعر الجاهلي (174).
- أبو عبيدة (ت 211هـ) وعنه الكوفيون.

وأشهر الرواة من العلماء هم اثنان : أبو عمرو بن العلاء و حماد الراوية (ت 156هـ)، وأشهر الرواة عنه خلف الأحمر .

وقد أخذ عن هذين العالمين: أبي عمرو وحماد سائر من نعرف من شيوخ العلم والرواية كخلف الأحمر، والمفضل، والأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي عمرو الشيباني. وأخذ عن هؤلاء من تلاهم: كابن الأعرابي، ومحمد بن حبيب، وأبي حاتم السجستاني. ثم أخذ عن هؤلاء السكري وثعلب وأضرابهما".

هل هناك اتفاق بين حماد وأبي عمرو بن العلاء؟

هذا متيقن جدا، لأن دعوى الاختلاف مجرد وسوسة خصوصا وأن عصر الرواية في أوجها وعطائها، ويساعد على تعزيز رأي الاتفاق في الجملة مارواه أبو الفرج أن أبا عمرو الشيباني قال: ما سألت أبا عمرو بن العلاء قط عن حماد الراوية إلا قدّمه على نفسه، ولا سألت حمادًا عن أبي عمرو إلا قدمه على نفسه". مصادر الشعر ص(144).

والسؤال المهم هنا عمن روى أبو عمرو بن العلاء؟ .

يجيبنا شعبة بن الحجاج إذ يقول: "كنت أجمع أنا وأبو عمرو بن العلاء عند أبي نوفل بن أبي عقرب فأسأله عن الحديث خاصة، ويسأله أبو عمرو عن الشعر واللغة خاصة، فلا أكتب شيئًا مما يسأله عنه أبو عمرو، ولا يكتب أبو عمرو شيئًا مما أسأله أنا عنه. وكان من أثر شغفه بالتدوين أن كتبه "ملأت بيتًا له إلى قريب من السقف، ثم إنه أحرقها كلها؛ فلما رجع بعد إلى علمه الأول لم يكن عنده إلى ما حفظه بقلبه. وكانت عامة أخباره عن أعراب قد أدركوا الجاهلية" مصادر الشعر ص(156) .

وهنا نفهم لماذا اقتصر العلماء في السند على طبقة أبي عمرو وحماد الراوية، ذلك لأن هذه الطبقة قد سمعت الكثير من شعر الجاهلية عن أناس كثيرين، فلا حاجة لذكر هؤلاء الرواة، وصارت هذه الطبقة لها الشرف لاعتنائها بالسماع والتحري فصار الناس يروون عنهم للحاجة إليهم ولضبطهم، بل كانت طبقة الرواة مازالت بعد أبي عمرو بن العلاء متوفرة جدا، فقد جاء في نسخة شرح ديوان زهير بن أبي سلمى لابن كيسان التي نور عثمانية برقم 3968 مانصه عند بيت :

أمن أم أوفى دمننة لم تكلم * بحومانة الدراج فالمتمم

" : قال أبو عمرو [وهو الشيباني] : قرأتُ على بعض بني زهير : الدراج يرفع الدال " .

فقد صرح أبو عمرو الشيباني أنه قرأ شعر زهير على بني زهير، والأبناء هنا هم الأحفاد، فإذا كان الرواة متوافرون إلى زمن الشيباني فكيف بزمن حماد وابن العلاء؟

والقراءة في كلام الشيباني هنا تحتل قراءة من كتاب فيكون أحفاد زهير دونوا شعر زهير، ويحتمل أنه قرأها عليهم عرضا، والاحتمال الأول أولى، لأن رواية الدراج لا يمكن أن يتصرف فيها أبو عمرو ثم يقول قرأتها على أحفاد زهير .

اعتراض وجواب عليه:

فإن قيل : ذكر النحاس في شرحه على المعلقات (682/2) أنَّ حَمَّادَ الرَّأْيِيَّةِ جَمَعَ السَّبْعَ المَعْلَقَاتِ، فقال: "... وأما قولُ من قال: إِنَّهَا عُيِّلَتْ فِي الكَعْبَةِ؛ فلا يعرفه أحدٌ من الرُّوَاةِ، وَأَصَحُّ ما قِيلَ فِي هذا: أَنَّ حَمَّادَ الرَّأْيِيَّةِ لما رأى زُهَدَ النَّاسِ فِي حَفْظِ الشَّعْرِ جَمَعَ هذه السَّبْعَ وَحَضَّهُمْ عَلَيْهَا، وقال لهم: هذه المشهورات، فسميت القصائد المشهورة لذلك ".

فقول النحاس أن حماد الراوية هو الذي جمع المعلقات السبع ليس على ظاهره وإنما عندما رأى قلة المعتنى وخوف ذهاب روايته وشيوعه كما كان من قبل، قال ابن سلام: ومما يدل على ذهاب الشعر وسقوطه قلة ما بقي بأيدي الرواة المصححين لطرفة وعبيد.

وأيضا تخصيص حماد بالذكر لأنه كانت عنده كتب فيها أخبار الجاهلية وأنسابها وأشعارها، بعضها كتبه بنفسه، وبعضها كُتِبَ من قبله فقرأه واستفاد منها في تدوين كتبه . مصادر الشعر ص(156)

بل إن الوليد بن يزيد بن عبد الملك -حين أراد أن يجمع ديوان العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها ولغاتها- استعار من حماد ومن جناد بن واصل الكوفي ما عندهما من الكتب والدواوين فدونها عنده، ثم رد إليهما كتبهما، فقد جاء عن ثعلب قوله : "جمع ديوان العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها ولغاتها: الوليد بن يزيد بن عبد الملك، ورد الديوان إلى حماد وجناد ". مصادر الشعر ص(157)

وليس لنا حاجة هنا للبحث عن توثيق حماد فقد كفانا المؤنن ناصر الدين الأسد في كتابه " مصادر الشعر الجاهلي ". مصادر الشعر ص(557) .

ثم وجدت ناصر الدين الأسد يقول : " أما ما ذكره ابن النحاس من أن حمادًا هو الذي جمع السبع الطوال فإنه لا يقوم دليلاً على أنها لم تكن موجودة من قبله وأنها لم تكن مكتوبة أو معلقة؛ وإلا لكان معنى ذلك أن الدواوين التي صنعها وجمعها أبو عمرو بن العلاء وأبو عمرو الشيباني و المفضل والأصمعي والسكري و ثعلب كلها غير موجودة من قبلهم؛ وهو كلام لم يقله أحد، ولا معنى له. والذي نعرفه، مما قدمنا، أن حمادًا كان يجمع الشعر الجاهلي وكان يدونه، وأنه كانت بين يديه نسخ من دواوين هذا الشعر، فإذا صح أن حمادًا هو الذي جمع -في ديوان واحد أو مجموعة واحدة- هذه القصائد السبع بعد أن كانت مفرقة، أو جدها بعد أن كادت تبلى " مصادر الشعر ص(170) .

الخلاصة :

يُمكن أن يُقال : " الطبقة من الرواية العلماء كانت تجمع ما استطاعت جمعه من الشعر الجاهلي من الشيوخ المختلفين، ومن أفواه الرواة من الأعراب، ومن بعض الصحف المدونة ثم تدرسه، وتحصه، وتفحصه، وتميز صحيحه من فاسده، والثابت النسبة من المشكوك فيه، وتنتهي من ذلك إلى تسجيل ما ترجح لديها صحته في نسخة خاصة تصبح هي رواية ذلك الشيخ الراوية العالم، ينقلها عنه تلاميذه وينسبونها إليه.

والطبقة من الراوة العلماء - بهذا التعريف الذي قدمناه والتحديد الذي قيدناها به - لم تكن موجودة فيما يبدو قبل مطلع القرن الثاني الهجري، وربما كان أول شيوخها الذين مهدوا الطريق لمن تبعهم فكانوا هم الرواد السابقين: أبو عمرو بن العلاء "المتوفى سنة 154" وحماد الرواية "المتوفى سنة 156". ومن هنا كان قول ابن سلام "وكان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها: حماد الرواية"، ومن هنا أيضاً قالوا: "كان خلف الأحمر أول من أحدث السماع بالبصرة، وذلك أنه جاء إلى حماد الرواية فسمع منه". مصادر الشعر ص (629).

الاختلاف بين روايات المعلقات:

يمكن تقسيم هذا الاختلاف إلى خمسة أنواع:

اختلاف في عدد المعلقات

اختلاف في أصحاب المعلقات

اختلاف في ترتيب المعلقات

اختلاف في نسبة بيت من عدمه وبالتالي اختلاف في عدد الأبيات

اختلاف في ضبط الكلمات

أولاً: الاختلاف في عدد المعلقات وأصحابها:

شرح النحاس تسع معلقات، وإن كان اختياره هو سبعة، فقد ذكر عند ختمه لشرح معلقة عمرو بن كلثوم قال: "فهذه آخر السبع المشهورات على ما رأيت أكثر أهل اللغة يذهب إليه، منهم أبو الحسن بن كيسان.....، وقد رأيت من يذهب إلى أن قصيدة الأعشى: "ودع هريرة"، وقصيدة النابغة وهي: "يا دار مئة" من القصائد، وقد بينا أن هذا لا يؤخذ بالقياس، غير أننا قد رأينا أكثر أهل اللغة يذهب إلى أن أشعر أهل الجاهلية: امرؤ القيس وزهير والنابغة والأعشى، إلا أبا عبيدة فإنه قال: أشعر الجاهلية ثلاثة: امرؤ القيس وزهير والنابغة، فحدانا قول أكثر أهل اللغة على إملاء قصيدة الأعشى وقصيدة النابغة لتقديهم إيَّاهما، وإن كانتا ليستا من القصائد السبع عند أكثرهم".

فقد وضَّح النحاس أن السبع المشهورات هي القصائد التي شرحها، والتي تتمثل في: معلقة امرؤ القيس، وزهير بن أبي سلمى، وطرفة، ولبيد، وعنتر، والحارث بن حلزة، وعمرو بن كلثوم، وأن هذا الاختصار على السبع هو رأي ومذهب أكثر أهل اللغة كابن كيسان، وأنه لما رأى بعضهم يعدُّ قصيدة الأعشى والنابغة من المعلقات قام بشرحهما، وإن كان الصحيح عند النحاس أنهما ليستا من المعلقات، ثم عزز سبب إقدامه على ذكرهما كون عاتمة علماء اللغة يعدُّون النابغة والأعشى أشعر أهل الجاهلية، فكان من المستحسن تناول شرحهما مع القصائد السبع فيصير العدد تسعاً.

ومنه يتضح أن ابن ناشر الوهراني اتبع مذهب جمهور أهل اللغة في عددهم المعلقات سبعة فقط.

وممن اقتصر على شرح السبع المعلقات التي شرحها النحاس: ابن الأنباري والزوزني والجواليقي والفاكهي وعبد الرحيم بن عبد الكريم الصفي بوري الهندي.

والملاحظ أنّ ابن الأنباري والزوزني والجواليقي لم يذكروا سبب اقتصارهم على السبع المشهورات اكتفاءً بشهرة كونها سبع القصائد.

ومما فتح الله عليّ أني وجدت في شرح أبي سعيد الضرير وأبي جابر أنّهما شرحا ثمانين قصائد، والقصيدة الثامنة للنابعة وليست للأعشى.

هذا، وقد شرح التبريزي عشر قصائد بإضافة قصيدة عبيد الأبرص مع قصيدة النابعة والأعشى، فلم يقتصر على سبع قصائد ولا على تسع، بل أوصلها إلى عشر قصائد، وظاهر كلامه أنّه متبع لجمهور العلماء في الاقتصار على سبع، لأنّه صرح بأنّ قصيدة النابعة والأعشى والأبرص إنّما شرحهم استجابةً لطلب السائل الذي أراد تلخيص شرح السبع مع هذه القصائد الثلاث، وفي هذا الصّد يقول:

" سألتني . أدام الله توفيقك . أن أخص لك شرح القصائد السبع، مع القصيدتين اللتين أضافهما إليها أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي: قصيدة النابعة الدُّبَيَانِي الدَّالِيَّة، وقصيدة الأعشى اللاميَّة، وقصيدة عبيد الأبرص البائيَّة تمام العشرة "

وقد بيّن أبو الفضل في كتابه " المنتور والمنظوم " أن المقصود بالسبع الطوال هي قصيدة امرئ القيس وقصيدة طرفة وقصيدة عبيد الأبرص وقصيدة زهير بن أبي سلمى وقصيدة عنتره وقصيدة عمرو بن كلثوم وقصيدة الحارث بن حلزة.

ثم أشار إلى أنّ قصيدة النابعة والأعشى ليستا من السبع الطوال فقال: " وقد أدخل قوم قصيدة النابعة في الاعتذار في السبع، وإنما انفردت بالمعنى الذي لم يسبق إلى مثله من العذر، ولما كانت عين شعره وأجودُ كلامه أحقها قومًا بالسبع، وهي:

يا دارَ مَيَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ

ثم قال: "...، وقد ذكرنا قصيدة الأعشى وأحقوها بالسبع، وهي:

ودع هريرة إنَّ الرُّكْبَ مُرْتَحِلُ
وهل تُطِيقُ وداعًا أيُّها الرُّجُلُ

وهي وإن كانت غايةً في الجودة وصاحبها واحد في الإجابة فليست إلى القصائد الأول، ولا هي منها في شيء، والمجتمع عليه ما قدّمناه "

وكما نرى أن أبا الفضل أدخل قصيدة عبيد الأبرص في السبع الطوال، ولكنه سرعان ما يقول: "والذي وجدنا عليها الرواة مجتمعين في القصائد السبع الطوال الجاهليات:

لامرئ القيس (قفا نبك) ولزهير (أمن أم أوفى) ولطرفة (الخولة أطلال) ولعمرو بن كلثوم (ألا هي) ولعنتره (هل غادر الشعراء) وللبيد (عفت الديار) وللحارث بن حلزة (آذنتنا بينها أسماء) .

ومنهم من أدخل قصيدة عبيد (أقفر من أهلها محبوب) وقصيدة الأعشى (وَدَّعْ هَرِيرَةَ إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَحِلٌ)، وقصيدة النابغة (يا دار مِيَّةَ بالعلباء فالسَّند)

ولم نجدهم ذكروا غير هذه القصائد لهؤلاء المتقدم لما ذكرنا من اختيارهم " اهـ

وبعد هذا كله فقد تبين مذهب الجمهور في عد شعراء المعلقات سبعة، وأن قصيدة الأعشى والنابغة ليستا منها فمن حقنا أن نتساءل هل لهذا الخلاف سبب أو وجه؟

لقد مر قريبا كلام للنحاس الذي يقول فيه: " فهذه آخرُ السَّبْعِ المشهورات على ما رأيتُ أكثرَ أهلِ اللغة يذهبُ إليه، منهم أبو الحسن بنُ كيسان.....، وقد رأيتُ من يذهبُ إلى أنَّ قصيدةَ الأعشى: " وَدَّعْ هَرِيرَةَ "، وقصيدة النابغة وهي: " يا دارَ مِيَّةَ " من القصائد، وقد بينا أنَّ هذا لا يُؤخَذُ بالقياس".

فقد وضَّح النحاس:

- أن السبع المعلقات التي شرحها هو مذهب أهل اللغة، وذكر منهم الإمام ابن كيسان.

- وأن هذه الرواية المقتصرة على سبع لا تؤخَذُ بالقياس، ومفهومُه أن هذا يُؤخَذُ بالسماع لا غير.

وعلى هذا كلام النحاس يُفهم منه أنَّ من أدخل النابغة والأعشى إنما هو خطأ في الرواية أو اجتهادٌ في غير محله.

ومما ينبغي التنبيه عليه، أنه إذا أُطلق السبع الطوال فلا ينصرف الذهن إلا لهذه المعلقات التي نتحدث عنها المتمثلة في: معلقة امرئ القيس، وزهير بن أبي سلمى، وطرفة، وليبد، وعنترة، والحارث بن جِلَّة، وعمرو بن كلثوم، مع مراعاة الخلاف السابق. على ضعفه. هل معلقة النابغة والأعشى وعبيد الأبرص.

وعليه فالذي جمعه عبد الملك بن مروان من سبع قصائد جاهلية ليست هي التي يعينها شراح المعلقات، بل هي قصائد أخرى إلا ثلاثة من المعلقات، وقد أشار أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر إلى هذا المعنى في قوله: " وقد ذكروا عن الحرزامي أنه قال: ذكر لي غيرُ واحد من العلماء أنَّ السبع القصائد التي سبَّعها عبد الملك بن مروان وجمعها ولم يكن في الجاهلية من جمعها قط، والناس يرون أنَّه كان يُصلَّى بها في الجاهلية، قال الحرزامي: أولها:

ألا هي بصحنك فاصبحينا

لعمر بن كلثوم، والثانية:

آذنتنا بيئها أسماء

للحارث بن حلزة، والثالثة:

نشطت رابعة الحبل لنا

لسويد بن أبي كاهل، والرابعة:

أَمِنَ الْمُتُونِ وَرَبَّيْهَا تَتَوَجَّعُ

لأبي ذؤيب الهذلي، والخامسة:

أَإِنِ تَبَدَّلَتْ مِنْ أَهْلِهَا وَحُوشًا

لعبيد، والسادسة:

يَا دَارَ عِبَلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي

لعنتر.

قال: ثم ارتج على عبد الملك السابعة، فدخل عليه ابنه سليمان وهو غلام فأنشده قصيدة أوس بن مغراء التي يقول فيها:

مَحَمَّدُ خَيْرٌ مِنْ يَمِشِي عَلَى قَدَمِ وَصَاحِبَاهُ وَعِثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا " ١ هـ

ثانيا: الاختلاف في ترتيب المعلقات :

هذا المبحث في غاية الأهمية، لأنه مبني على مسألة وهي: هل ترتيب المعلقات مبني على حكم نقدي؟ وهل ذكرها على نسقٍ مُعَيَّن فيه دليلٌ ضمني على أنَّ ترتيبهم على الأفضلية؟ ثمَّ البحثُ بصيرُ هنا: كيفَ كانَ ترتيبُ المعلقَاتِ في أول أمرها، أو هل كان لها ترتيبٌ معيَّن؟ أو أنَّ الترتيبَ من عملِ الشراحِ أو تناقلته الرواة؟

كلُّ هذه الأسئلة تعيننا هنا، وسأحاول الوصول إلى غرض: هل الترتيب فرغ عن التقديم، وسأحاول الحفر في بعض المتون لعلي أصلٌ إلى شيء.

ذكر النحاس في شرحه على المعلقات (682/2) أنَّ حَمَّادَ الرَّأوِيَةَ أَوَّلُ من جمع السَّبْعِ المعلقَاتِ، وحكاية كلامه: "... وأما قول من قال: إنَّهَا عُلِّقَتْ فِي الكعبة؛ فلا يعرفه أحدٌ من الرواة، وَأَصْحُ ما قيلَ في هذا: أنَّ حَمَّادَ الرَّأوِيَةَ لما رأى زُهَدَ النَّاسِ فِي حفظِ الشعرِ جمعَ هذه السَّبْعِ وحضَّهم عليها، وقال لهم: هذه المشهورات، فسميتِ القصائدُ المشهورةُ لذلك".

في هذا النص يذهب النحاس إلى أنَّ حَمَّادَ الرَّأوِيَةَ هو جامعُ القصائدِ السَّبْعِ، وأنَّ جمعها لأجلِ حفظها بعدَ رُؤْيَةِ زُهَدِ النَّاسِ فِي الحفظِ، وهذا الحفظُ يَحْتَمِلُ حفظَ صدرٍ أو حفظَ كتاب، وأياً كانَ فحَمَّادُ الرَّأوِيَةَ جمعَ سبعِ قصائدٍ على ترتيبٍ ما.

وكلامُ النحاس ظاهره يفيد أنه راعى ترتيبَ حمادِ الرَّأوِيَةَ، لقوله (681/2-682) بعد نهاية قصيدة عمرو بن كلثوم: "فهذه آخرُ السَّبْعِ المشهوراتِ على ما رأيتُ أكثرَ أهلِ اللغة... وَأَصْحُ ما قيلَ في هذا: أنَّ حَمَّادَ الرَّأوِيَةَ لما رأى زُهَدَ النَّاسِ فِي حفظِ الشعرِ جمعَ هذه السَّبْعِ وحضَّهم عليها يذهبُ إليه، منهم أبو الحسن ابنُ كيسان"، فمادامَ أنَّه اعتمدَ على رواية جمع حَمَّادِ للقصائدِ السَّبْعِ لإنكار قول من قال أنَّها كانت مُعلَّقة، فإنَّه يَدُلُّ ضمناً على أنَّه متبعٌ لترتيب حَمَّادِ الرَّأوِيَةَ.

وعند الرجوع إلى مطبوع شرح النحاس بتحقيق أحمد خطّاب فإننا نجد ترتيب المعلقات السبع على هذا الشكل:

امرؤ القيس، ثم طرفة، ثم زهير بن أبي سلمى، ثم ليبيد، ثم عنتره، ثم الحارث بن حلزة، ثم عمرو بن كلثوم، ثم الأعشى ثم النابغة.

لكن تفاجأت كثيراً عندما وجدت ترتيب النحاس في نسخة رئيس الكتاب يخالف ما في المطبوع، ونسخة رئيس الكتاب نسخة نفيسة جداً وعتيقة، نُسخت عام 377هـ، وهي نسخة مقروءة على الأذفوي تلميذ النحاس، وقد جعلها أحمد خطّاب هي الأصل في تحقيقه، وترتيب المعلقات فيها على هذا الشكل:

امرؤ القيس، ثم طرفة، ثم ليبيد، ثم الحارث بن حلزة، ثم عمرو بن كلثوم، ثم زهير بن أبي سلمى، ثم عنتره بن شدّاد، ثم الأعشى، ثم النابغة.

فكان ينبغي أن يجعل ترتيب القصائد كما جاءت في هذه النسخة، وهي نسخة مُرقّمة، لكن الأمر المستغرب أنه يُصرّح في مُقدمة دراسته ص (57) أنّ قصائد شرحه جاءت هكذا: امرؤ القيس، ثم طرفة، ثم زهير بن أبي سلمى، ثم ليبيد، ثم عنتره، ثم الحارث بن حلزة، ثم عمرو بن كلثوم، ثم الأعشى ثم النابغة، فلا أدري وجه فعل هذا لأنه مخالف لما في نسخة رئيس الكتاب المقروءة على الأذفوي تلميذ النحاس.

ثمّ بدا لي أنّ الجواب عن هذا الإشكال سهل جداً، وذلك أن النحاس قال في آخر معلقة عمرو بن كلثوم: "فهذه آخر السبع المشهورات على ما رأيت أكثر أهل اللغة يذهب إليه، منهم أبو الحسن بن كيسان"، فيكون في نسخة رئيس الكتاب تقديم وتأخير لم يُنبه عليه المحقق، وأنّ الترتيب الذي ذكره المحقق جاء كذلك في النسخ التي جلبها وقابل عليها، ويزيد الأمر وضوحاً وتأكيدياً أنّ ابن ناشر مُهدّب شرح ابن النحاس ربّ القصائد كما ذكره أحمد خطّاب محقق شرح النحاس، وبهذا يزول الإشكال، وأما ترقيم لوحات نسخة رئيس الكتاب فظاهر أنّها متأخرة بعد الأذفوي.

إذن ترتيب المعلقات يكون عند حمّاد الراوية:

امرؤ القيس، ثم طرفة، ثم زهير بن أبي سلمى، ثم ليبيد، ثم عنتره، ثم الحارث بن حلزة، ثم عمرو بن كلثوم.

وعلى هذا الترتيب جرى التبريزي وابن ناشر الوهراني.

وأما عند ابن الأنباري فترتيبها هكذا: امرؤ القيس، ثم طرفة، ثم زهير بن أبي سلمى، ثم عنتره، ثم عمرو بن كلثوم، ثم الحارث بن حلزة، ثم ليبيد.

وعند أبي سعيد وأبي جابر ترتيبها هكذا:

امرؤ القيس، ثم ليبيد، ثم طرفة، ثم عنتره، ثم زهير بن أبي سلمى ثم الحارث بن حلزة، ثم عمرو بن كلثوم، ثم النابغة.

وعند الزوزني والصفى بوري ترتيبها هكذا:

امرؤ القيس، ثم طرفة، ثم زهير بن أبي سلمى، ثم لبيد، ثم عمرو بن كلثوم، ثم عنتره، ثم الحارث بن حلزة.

وعند الجواليقي والفاكهي ترتيبها هكذا:

امرؤ القيس، ثم طرفة، ثم زهير بن أبي سلمى، ثم لبيد، ثم عنتره، ثم عمرو بن كلثوم، ثم الحارث بن حلزة.

فأنت ترى اتفاقهم على تقديم امرئ القيس على من سواهم، وكل هؤلاء جعلوا طرفة ثاني القصائد سوى أبي سعيد وأبي جابر فجعلاه ثالث القصائد، وزهيراً ثالث القصائد عند جميع من ذكرهم سوى عند أبي سعيد وأبي جابر فجعلاه رابع القصائد.

وأما لبيد . رضي الله عنه . فهو رابع القصائد عند النحاس والتبريزي وابن ناشر، وهو سابع القصائد عند ابن الأنباري، وهو ثاني القصائد عند أبي سعيد وأبي جابر، وهو رابع القصائد عند الزوزني والجواليقي والفاكهي والصفوي بوري.

وأما عنتره فهو خامس القصائد عند النحاس الزوزني والتبريزي والجواليقي وابن ناشر والفاكهي والصفوي بوري، وهو رابع القصائد عند ابن الأنباري وعند أبي سعيد وأبي جابر.

وأما الحارث بن حلزة فهو سادس المعلقات عند النحاس وابن الأنباري والتبريزي وابن ناشر، وهو خامس المعلقات عند أبي سعيد وأبي جابر، وهو سابع المعلقات عند الزوزني والجواليقي والفاكهي والصفوي بوري.

وأما عمرو بن كلثوم فهو سابع المعلقات عند النحاس، وهو خامس المعلقات عند ابن الأنباري والزوزني والصفوي بوري، وهو سادس المعلقات عند أبي سعيد وأبي جابر والجواليقي والفاكهي.

فظهر بهذا العرض موافق الاتفاق والاختلاف في ترتيب المعلقات في هذه الشروحات، وهي التي رجعت إليها في تحقيقي لتهديب شرح المعلقات.

وإذا أردنا التدقيق أكثر فالنظر يتجه أولاً إلى كتب الاختيارات والشروحات الأولى . لأن ما بعدها تبع لها . والتي تتمثل في شرح أبي سعيد الضريير، والمنثور والمنظوم لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر، وجمهرة العرب للقرشي، وشرح ابن الأنباري، وشرح النحاس.

- فأما أبو عبيدة المتوفى سنة (208هـ) فرتبهم هكذا:

امرؤ القيس حُجْرٌ وزهير بن أبي سلمى ونابغة بني ذبيان والأعشى البكري ولبيد بن ربيعة وطرفة بن العبد وعمرو بن كلثوم

- وأما عند أبي سعيد الضريير المتوفى في حدود (240هـ) ترتيبها هكذا - :

امرؤ القيس، ثم لبيد، ثم طرفة، ثم عنتره، ثم زهير بن أبي سلمى ثم الحارث بن حلزة، ثم عمرو بن كلثوم، ثم النَّابِغَة.

- وأما أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر المتوفى سنة (280 هـ) فقد ذكر قصيدة امرئ القيس ثم زهير ثم طرفة ثم عمرو بن كلثوم ثم عنتره ثم قصيدة لبيد ثم الحارث بن حلزة.

- وعند ابن الأنباري المتوفى سنة (328هـ) امرؤ القيس، ثم طرفة، ثم زهير بن أبي سلمى، ثم عنتره، ثم عمرو بن كلثوم، ثم الحارث بن حلزة، ثم لبيد.

- وعند النحاس المتوفى سنة (338هـ) امرؤ القيس، ثم طرفة، ثم زهير بن أبي سلمى، ثم لبيد، ثم عنتره، ثم الحارث بن حلزة، ثم عمرو بن كلثوم.

وكما نرى لم يُجمع الكتب الأولى في شرح المعلقات السبع الطوال على ترتيب واحد، بل لم يُجمعوا على من هم أصحاب السبع الطوال، فقد أدرج أبو عبيدة النابغة والأعشى، وكان أبي سعيد الضرير مال إلى أن النابغة منهم أيضا فجعله ثامن القصائد دون أن يُخرج أحدا ممن شرح قصائدهم ابن كيسان والأنباري والنحاس.

والترتيب عند الأنباري والنحاس قريب جدا، ويكاد يكون التوافق بينهما متطابقا لولا بعض التقديم والتأخير، وكما نرى فإنهم لم يجعلوا النابغة والأعشى من السبع المعلقات.

وخلاصة القول: أجمعت الرواة على تقديم امرئ القيس على سائر أصحاب المعلقات، مما يعني أنهم قدّموه وفضلوه لاعتبارات نقدية، وعلى هذا التقديم الإجماع بين النقاد والرواة ولا أعلم خلافا بينهم في هذا إلا على سبيل انتقاد ما يقع للشاعر من هنات كما فعله ابن المعتز و الباقلاني.

قال الآمدي في الموازنة (420/1): "وبهذه الخلة دون ما سواها فضل امرؤ القيس؛ لأن الذي في شعره من دقيق المعاني وبديع الوصف ولطيف التشبيه وبديع الحكمة فوق ما في أشعار سائر الشعراء من الجاهلية والاسلام، حتى إنه لا تكاد تخلو له قصيدة واحدة من أن تشتمل من ذلك على نوع أو أنواع، ولولا لطيف المعاني واجتهاد امرئ القيس فيها وإقباله عليها لما تقدم على غيره، ولكان كسائر شعراء أهل زمانه؛ إذ ليست له فصاحة توصف بالزيادة على فصاحتهم ولا لألفاظه من الجزالة والقوة ما ليس لألفاظهم، ألا ترى أن العلماء بالشعر إنما احتجوا في تقديمه بأن قالوا: هو أول من شبه الخيل بالعصى، وذكر الوحش والطير، وأول من قال " قيد الأوابد " وأول من قال كذا، فهل هذا التقديم له إلا لأجل معانيه؟

وأما ثاني من يمكن أن نجعله فهو إما طرفة أو زهير .

ثالثا: الاختلاف في ضبط الكلمة:

لقد اعتنى العلماء منذ القديم ببيان ضبط الكلمات وتحرير اختلاف الرواة فيها ، وقبل البدء في ضرب الأمثلة لهذا النوع وهي كثيرة جدا، أتوه بقيمة نسخة شرح ابن كيسان لديوان زهير بن أبي سلمى والتي هي من محفوظات مكتبة نور عثمانية بتركيا تحت رقم: 3968، فهي تمتاز بـ:

- أنها نسخة من أصل شرح ابن كيسان .
 - أن ابن كيسان قرأها على ثعلب عن أبي عمرو الشيباني .
 - أن فيها الاعتناء بتمييز اختلاف أئمة الرواة كالأصمعي وأبي نصر وأبي عمرو وأبي عبيدة .
 - ويضاف إلى هذه الأمور: أنها لم تُعتمد في تحقيق شرح ثعلب على ديوان زهير .
- ففي هذه النسخة تحرير دقيق لاختلاف الرواة في ضبط الكلمات، مع نسبة الرواية إلى راويها، فمن ذلك في قول زهير:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَثَلِّمِ

ذكر رواية الضم والفتح في "الدراج"، وفي قوله:

بِمَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِينَ خَلْفَةً وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمِ

ذكر رواية "الأدم" وهي الظباء، وفي قوله:

أَثَافِي سَفْعًا فِي مَعْرَسِ مَرْجَلٍ وَنُؤْيَا كَجِذْمِ الْحَوْضِ لَمْ يَتَنَلِّمْ

ذكر رواية أبي عبيدة (نويا) بدلا من نُؤْيَا، وفي قوله:

بَكَرْنَ بُكُورًا وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ فَهَنَّ لَوَادِ الرَّسِّ كَالْيَدِ فِي الْفَمِ

ذكر رواية أبي عمرو: "بالفم"، وفي قوله:

وَقَدْ قُلْتُمَا إِنْ نُدْرِكِ السِّلْمَ وَاسِعًا بِمَالٍ وَمَعْرُوفٍ مِنَ الْأَمْرِ نَسَلِمَ

ذكر رواية السِّلْمِ والسَّلْمِ معا، وفي قوله:

فَأَصْبَحَ يُحْدَى فِيهِمْ مِنْ تِلَادِكُمْ مَعَايِمَ شَتَّى مِنْ إِقَالِ الْمُزَمِّ

ذكر رواية: "فَأَصْبَحَ يَجْرِي" وذكر رواية أبي عبيدة: "مِنْ إِقَالِ الْمُزَمِّ"،

وفي قوله:

يُنَجِّمُهَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ غَرَامَةً وَلَمْ يُهْرِيقُوا بَيْنَهُمْ مِلءَ مِحْجَمِ

ذكر "ولما يُرِيغًا" بدلا من "وَلَمْ يُهْرِيقُوا بَيْنَهُمْ"، وفي قوله

أَلَا أَبْلَغِ الْأَخْلَافَ عَنِّي رِسَالَةً وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلَّ مُقْسَمِ

ذكر رواية أبي عبيدة: "فمن مبلغ" وهي رواية الأصمعي كما ذكره ابن ناشر الوهрани رحمه الله، وفي قوله:

فَلَا تَكْتُمَنَّ اللَّهُ مَا فِي نَفُوسِكُمْ لِيَحْفَى، وَمَهْمَا يُكْتَمِ اللَّهُ يَعْلَمِ

ذكر رواية "مَا فِي صُدُورِكُمْ" عن أبي عمرو، وفي قوله:

فَيَرْفَعُ فَيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيُدْخَرُ لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يُعْجَلُ فَيُنْقَمِ

ذكر رواية يُؤَخَّرُ فَيُوضَعُ عن أبي عمرو، وسأكتفي بهذه الأمثلة.

وباقى شرح ابن كيسان لم يذكر فيه سوى الاختلاف في الألفاظ ، وأما الاختلاف في نسبة بيت أو عدم ذكره فلم يشير إليه ابن كيسان، مما يعني أن هذه المعلقة مما اتفق الرواة على أبياتها، وأن الاختلاف في بعض الكلمات فحسب .

ومن الأمثلة غير ما حرره ابن كيسان في غير معلقة زهير، ماجاء في معلقة امرئ القيس :

كَدَيْنِكَ مِنْ أُمَّ الْحَوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتَهَا أُمَّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ

فإنه يُروى " كَدَأْبِك

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلُجُلِ

فإنه يُروى برفع "يوم" على أن تجعل "ما" بمعنى الذي ، ويكون التقدير: الذي هو يوم ، فيكون المبتدأ والخبر صلة "ما"

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا وَأَهْوَالَ مَعْشَرٍ عَلِيٍّ حِرَاصٍ لَوْ يُشِرُّونَ مَقْتَلِ

فمن روى "يُشِرُّ" بالشين المعجمة أراد يُظهرون، ومن روى "يُسِرُّون" بالسين غير معجمة أراد يكتمون .

فَقُمْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا عَلَى إِثْرِنَا أَذْيَالٌ مِرْطٌ مُرَجَلِ

"مُرَجَل": يُروى بالجيم والحاء، فمن رواه بالجيم كان معناه موشى على صور المرجل وهو المشط ، ومن رواه بالحاء فمعنى مرجل على صور الرِّحَال .

فَأَصْحَى يَسُخُّ الْمَاءَ عَنْ كُلِّ فَيْقَةٍ تَكْبُ عَلَى الْأَذْقَانِ دَوْحَ الْكَنْهَبِلِ

هذه رواية الأصمعي كما في شرح السُّكْرِي (285) وابن الأنباري ص (103) ويُروى: يَسُخُّ الْمَاءَ فَوْقَ كَثِيفَةٍ، كما عند النحاس (193/1) وقد جاء عنده وعند الزوزني ص (39) والتبريزي ص (125) والجواليقي (ل10ب): " حَوْلَ كُتَيْفَةٍ " بدلا من " عَنْ كُلِّ فَيْقَةٍ " .

إلى غير ذلك من الأمثلة المتناثرة في المعلقة المبيّنة في شروحاتها .

رابعا: الاختلاف في نسبة بيت لصاحب المعلقة:

مما وقع في رواية المعلقة أبياتٌ اختلفوا في نسبتها للمعلقة، وقبل بيان أمثلة لهذا النوع ينبغي التنبيه أنه لا يدخل في هذا الاختلاف ما إذا اشترك شاعران في بيت وتواردوا عليه، وأعني بهذا بيت امرئ القيس:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلِ

فإنه لطفة بن العبد بيتٌ مثله في مُعلِّقته، لكن جعل مكان " تجمّل " " تجلّد "، وهذا ما يُعرّف بوقوع الحافر على الحافر عند الاتفاق - وهو التوارد أيضا- من غير سرقة، قال البطليوسي (378/2): " هذا البيت وافق بيت امرئ القيس لفظاً ومعنى، وليس لسرقة أواضطراب، وذلك أنّ أبا عمرو بن العلاء سُئل عن الشاعرين يتفقان في المعنى ويتواردان في اللفظ ولم يلقَ واحدٌ منهما

صاحبه ولا سجع شعره، فقال: تلك عقول قوم توافقت على ألسنتها، مثل قول طرفة وامرئ القيس: وقوفًا بما صحبي، ولم يُثبِت البيئ لطفة حتى استحلِفَ أنه لم يسمعه قطُّ فحلَفَ...، وقد سئل أبو الطيب [المتنبي] عن مثل ذلك فقال: الشعرُ محجدةٌ فربما وقع الحافرُ على موضعِ الحافرِ "

فمن ذلك: قول امرئ القيس

وَقَدْ أَعْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاهَا بِمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

روى بعضهم أبياتاً قبل هذا البيت لم يروها الأصمعي وهي لتأبط شراً ولفظها:

وَقَرِيْبَةُ أَقْوَامٍ جَعَلَتْ عِصَامَهَا عَلَى كَاهِلِ مَنِي ذُلُولِ مُرَجَلِ
وَوَادٍ كَجَوْفِ الْعَبْرِ قَفْرٍ قَطَعْتُهُ بِهِ الذَّنْبُ يَعْوِي كَالخَلِيْعِ الْمُعْبَلِ
فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا عَوَى إِنَّ شَأْنَنَا طَوِيلُ الْعَنَا إِنْ كُنْتَ لَمَّا تَمَوْلِ
كِلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ وَمَنْ يَخْتَرِثُ حَرْثِي وَحَرْثَكَ يُهْزَلِ

وكذا قول طرفة :

وِظْلُمِ ذَوِي الْقُرْبَى أَشَدُّ مِضَاضَةً عَلَى الْمَرْءِ مِنْ وَقَعِ الْحَسَامِ الْمُهْنَدِ

قال ابن ناشر الوهراني: " هذا البيت رواه يعقوب بن السكيت " .

وفي معلقة طرفة عند البيت (98) قال الوهراني: " وقد روى أبو عمرو الشيباني بعد هذا بيتا له وهو قوله: وَأَصْفَرَ مَضُوحِ

نَظَرْتُ حَوَارَهُ عَلَى النَّارِ وَاسْتَوْدَعْتَهُ كَفَّ مُجْمَدِ

قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: وَيُرْوَى هَذَا الْبَيْتُ لِعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ. لِسَانَ الْعَرَبِ (ج م د)، وقال ابن الأباري ص (229): " وروى أبو عمرو الشيباني ههنا بيتا لم يروه الأصمعي ولا ابن الأعرابي... " وذكره، وقال النحاس كما في نسخة رئيس الكتاب (ل45): " وروى أبو عمرو الشيباني بعد هذا بيتا لا يعرفه البصريون، وفي رواية ابن السكيت: لعدي بن زيد " .

وإنما نقلت من نسخة رئيس الكتاب لأن المطبوع من شرح النحاس عبارته موهمة، إذ جاء فيها: " وروى أبو عمرو الشيباني بعد هذا بيتا لا يعرفه البصريون، وفي رواية ابن السكيت، وهو... " ثم ذكر البيت، فكأنَّ المحقق ظنَّ أنَّ ابن السكيت هو الذي لا يعرف البيت في رواية، ولكن الصواب أنَّ ابن السكيت في روايته للشعر جعل البيت لعدي بن زيد.

وَفِي قَوْلِ لَبِيدٍ: إِنْ يَفْرَعُوا تَلَقَّ الْمَغَافِرُ عِنْدَهُمْ وَالسِّنُّ تَلْمَعُ كَالْكَوَائِبِ لِأَمَّهَا

قال النحاس: " لم يُنشدناه ابن كيسان " .

ولهذا لم يذكر البيت ابن الأباري والزوزني وليس هو في ديوان لبيد بشرح الطوسي

معلقة عنتره:

- قال الوهبراني بيت عنتره

دَارٌ لَأَنَسَةٍ غَضِبِيضٍ طَرْفُهَا طَوَّعَ الْعِنَاقَ لَدَيْدَةَ الْمُتَبَسِّمِ

"هذا البيت رواه أبو جعفر النحاس عن محمد بن الحسن عن أبي العباس الخراساني عن أبي قادم، ولم يروه الأصمعي".

وقول عنتره أيضا: بَلَّتْ مَغَابِنُهَا بِهِ فَتَوَسَّعَتْ مِنْهُ عَلَى سَعْنٍ قَصِيرٍ مُكْدَمِ

هذا البيت والذي بعده خلت منه جلُّ شروح المعلقات عدا شرح النحاس للمعلقات (490/2) والبطلوسي (214/2) وابن ناشر هنا، وذكره الجواليقي (ق38أ) والفاكهي ص (1518)، وانفرد به الكوفيون عن أبي عبيدة كما يفهم من كلام النحاس في قوله (490/2): "وروى الثقات من الكوفيين أن أبا عبيدة روى بيتين بعد هذا البيت" وذكرهما.

وفي قول عنتره كذلك:

لَمَّا سَمِعْتُ نِدَاءَ مُرَّةٍ قَدْ عَلَا وَابْنِي رَيْبَعَةَ فِي الْغُبَارِ الْأَقْتَمِ

وَمُحَلِّمٍ يَسْعَوْنَ تَحْتَ لَوَائِهِمْ وَالْمَوْتُ تَحْتَ لَوَاءِ آلِ مُحَلِّمِ

أَيَقَنْتُ أَنْ سَيَكُونُ عِنْدَ لِقَائِهِمْ ضَرْبٌ يُطِيرُ عَنِ الْفِرَاحِ الْجَنِّمِ

، قال النحاس "أنشدتهن بعض أهل اللغة ولم أسمعهن من ابن كيسان".

وفي قوله:

إِنْ يَفْعَلَا فَلَقَدْ تَرَكْتُ أَبَاهُمَا جَزَرَ السَّبَاعِ وَكُلُّ نَسْرِ قَشْعِمِ

أفاد ابن الأنباري ص (365) أن البيت رواه الأصمعي دون أبي عمرو.

خامسا: الاختلاف في ترتيب أبيات المعلقات:

هذا الاختلاف نجده كثيرا في المعلقات، وأكثر المعلقات وقع فيها هذا الاختلاف هي معلقة عنتره، وسأكتفي بمثال واحد منها:

فَطَعْنَتْهُ بِالرُّوحِ ثُمَّ عَلَوْتُهُ بِمُهَنْدِ صَافِيِ الْحَدِيدَةِ مَخْدَمِ

تضارب الشُّرَاحُ في ترتيب هذا البيت، فابن الأنباري ص (351) والتبريزي ص (363) وكذا في شرح أبي سعيد وأبي جابر (ق180) والجواليقي (ل40أ) والبطلوسي (228/2) والفاكهي ص (1571) جعلوه بعد بيتين: "ربذ يداه.. ثم لما رأني..."، وزاد الزوزني ص (140) بعدهما بيت "عهدي به..." ثم ذكره، والنحاس جعله بعد بيت: "ربذ يداه.."، وأما الشتمري ص (213) فجعله بعد أبيات ثلاث: "ربذ يداه.. ثم بطل كآن.. ثم لما رأني..." ثم ذكره، وابن ناشر خالف الجميع فقدّمه وجعله يلي بيت "ومشك سابعه.."

تمتمة: كيف نتعامل مع اختلاف الروايات وهل من سبيل لترجيح رواية على أخرى؟

يجب أن تكون لنا قواعد وضوابط في الترجيح والإثبات

أولاً: إثبات الروايتين عند عدم التعارض خصوصاً في اللفظ المروري بعدة أوجه.

ثانياً: إثبات الزيادة غير المعارضة برواية أخرى.

ثالثاً: ترجيح رواية على أخرى، وهذا يكون أكثر ظهوراً وتعلقاً في البيت الذي اختلف في نسبته، والترجيح يكون إما بكثرة الرواة أو بأمور أخرى تتعلق بالنص، ولا بأس بضرب مثال هنا عن بيت طرفة:

وظلم ذوي القربى أشدّ مضاضةً* على المرء من وقع الحسام المهند

أولاً: قد أثبتته في معلقة طرفة كل من: ابن الأنباري والنحاس والزوزني والتبريزي وابن ناشر والفاكهي وغيرهم، وهو غير موجود في القطعة المتبقية من شرح ابن كيسان.

ثانياً: روى هذا البيت الرستمي كما في شرح ابن الأنباري ص(209)، ورواه أيضاً ابن السكيت كما في شرح النحاس (1/280)

ثالثاً: اتفاق الرستمي وابن السكيت على روايته أقوى من قول أبي جعفر فيما رواه عنه ابن الأنباري في شرحه للمعلقات ص(209): "ليس هذا البيت من قصيدة طرفة إنما هو لعدي بن زيد العبادي."

رابعاً: مما يزيد ترجيحاً كون البيت من معلقته: أن طرفة وافق امرأ القيس في بيت:

وقوفاً بما صحى عليّ مطيهم* يقولون لا تهلك أسيّ وتجلد

فتجد هذا البيت في معلقة امرئ القيس وتجد كذلك في معلقة طرفة، لكن قال امرؤ القيس "تجمل بدلا من" تجلد" وقد قال النقاد عن هذا التوافق بينهما إنه من باب وقوع الحافر على الحافر وليس سرقة شعر، قال البطلوسي في شرح أشعار الجاهلية(2/378): "هذا البيت وافق بيت امرئ القيس لفظاً ومعنى، ليس لسرقة أو اضطراب، وذلك أن أباعمر بن العلاء سئل عن شاعرين يتفقان في المعنى ويتواردان في اللفظ ولم يلقوا واحداً منهما صاحبه ولا سمع شعره، فقال: تلك عقول قوم توافقت على ألسنتها، مثل قول طرفة وامرئ القيس، ولم يُثبت البيت لطرفه حتى استُحلف أنه لم يسمعه قط فحلف".

فأنت ترى توافق طرفة وامرأ القيس في بيت من المعلقة وتوارداً فيه، ولم تعده العرب سرقة بل أثبتوه في المعلقة، وصار هذا البيت مما يُنسب للشاعرين ويميّز بينهما في القافية فقط، فلو كان بيت "وظلم ذوي القربى... " قد رواه عدي بن زياد ثم رواه طرفة لسألته العرب ولاستحلف كما استُحلف من قبل، فلما لم يوجد هذا دل على أن عدياً لم يقل البيت، وإنما قاله طرفة ورواه ابن السكيت والرستمي، وروايتهما له أقوى من نفي أبي جعفر.

خامساً: ذكروا في ترجمة عدي أنه سكن الحيرة وثقل لسانه وأنه عمل في ديوان كسرى، فلأجل هذه السكينة وثقل اللسان لم يحتج أهل اللغة به، وهذا مما يُستأنس به في إثبات البيت لطرفه.

سادساً: ظاهر كلام التبريزي في شرحه للمعلقات ص(188) أنه لم يرتض قول أبي جعفر لأنه قال: "قيل إن هذا البيت لعدي بن زياد"، وقيل صيغة تمريض تفيد ضعف القول.

سابعاً: أن البيت غير موجود في ديوان عدي بن زياد ، وإنما أضافه المحقق ص (107) نقلاً عن "التمثيل والمحاضرة".
فلعل بمجموع هذه الأمور السبعة يطمئن القلب لثبوت البيت لطرفة.

أثر اختلاف الرواة على النقد:

أولاً :

اتكاء المستشرق نولدكه على اختلاف الرواة لقصائد المعلقات في روايته للأبيات وأنه دليل على عدم التعليق لأنّ التعليق يستلزم الضبط وعدمه ضبط الرواة معناه عدم التعليق.

يُجاب عنه أنّ هذا الإلزام لا يلزم، لأنّه قد يعمد الراوي إلى تغيير كلمة فيرويها بلغة قبيلته، وقد ينسى الكلمة فيذكر لفظةً أخرى بدلها، وفي هذا الصدد يقول الخضر حسين - رحمه الله - : " اختلاف الرواة في ألفاظ القصيدة ناشئ عن أمرين:

أحدهما: أنّ الراوي قد يعمد إلى البيت نطق به الشاعر على لغته فيغيّر منه الكلمة إلى ما يوافق لغته.

ثانيهما: أنّ الراوي قد تسقط منه الكلمة على وجه النسيان فيجتهد لأن يضع مكانها كلمة تؤدي معناها أو تُقارنها، وما كانوا يرون في هذا من بأس مادام الغرض الذي يرمي إليه الشعر قائماً.

ومن المحتمل أن يكون الشاعر نفسه قد أنشد البيت على وجهين أو وجوه في أوقات مختلفة، فقد يبدو له أنّ كلمة أليق من كلمة أو تسقط من حافظته الكلمة التي أنشأ عليها القصيدة أولاً " ١ هـ

ثانياً:

من خلال ماسبق من الكلام عن ترتيب المعلقات - مع استصحاب رواية حماد للمعلقات وترتيبها - ندرك خطأ رأي المستشرق نولدكه الذي يذهب إلى أن حماد الراوية تعمّد ذكر معلقة الحارث بن حلزة، لأن حماد كان مولى لقبيلة بكر بن وائل التي كانت في عداء دائم مع قبيلة تغلب في الجاهلية، وأنّ قصيدة عمرو بن كلثوم قد لقيت شهرة واسعة لتمجيدها قبيلة تغلب فلم يجد بُدّاً من وضع قصيدة الحارث الممجدة لأسلافه .

وهذا الرأي على ضعفه وهوانه يطرح الثقة بالرواية في زمنها الذهبي من غير دليل قوي، ويجعل للنعرات الجاهلية مدخلاً لتوجيه الخلاف ولو كان المخالف طائفة قليلة لا دليل معها يُستنهض به.

فإن كانَ حماد الراوية جعل الحارث بن حلزة ضمن أصحاب المعلقات فما باله يضع عنتره كذلك، الذي لم يأتِ ضمن أصحاب المعلقات عند المفصل الضبي؟

ثم في كلام نولدكه جهل أو تجاهل إلى سبب إنشاد قصيدة الحارث بن حلزة الذي هو نفسه سبب إنشاد قصيدة عمرو بن كلثوم، كما هو معروف في كتب الأدب .

فالصلة بين القصيدتين واضحة ووثيقة، وليس اتصاهما ببعضهما البعض تعليقا وتذهيبا وتسميطا اعتباطاً وهوى.

ثالثاً:

تبين أن ترتيب أصحاب المعلقات اختلف فيه الرواة بعد اتفاقهم على تقديم امرئ القيس، ولم أصل إلى نتيجة صريحة هل ترتيب المعلقات حسب التقديم والأفضلية، أم حسب الرواية التي وصلت للشارح، ولعل الأخير أقرب للصواب

رابعاً:

اختلاف علماء النحو مرده النظر في جهة الاستدلال واستعمال القياس، وليس مبنياً أساساً على اختلاف رواة المعلقات، صحيح أن بعض الاختلاف بين الرواة له أثر لكن أن يُبنى عليه أحكاماً قاسية فهذا مزلق خطير جداً، كنسف جهود النحويين الأوائل وعلى رأسهم سيويوه الذين أحكموا القواعد ومهدوا السبل لمن بعدهم. وبين يديّ كتاب أحققه اسمه: تهذيب شرح المعلقات وإعرابها لابن ناشر الوهراني، وجه اختلاف الحكم الإعرابي حين اختلاف الروايات : فمن ذلك في بيت :

وَيَيْضَةَ خِدْرٍ لَا يُرَامُ خِبَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ هَوَاهَا غَيْرَ مُعْجَلٍ

قال : " وقوله "غير مُعْجَلٍ" : من نصب " غير " نصبه على الحال من الضمير في "تمتعت" وكسر الجيم في مُعْجَلٍ، و من كسر "غير" جعله صفةً للهو وفتح الجيم في مُعْجَلٍ .

وفي بيت :

مُهْفَهَةٌ بَيْضَاءُ غَيْرُ مُفَاضَةٍ تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كَالسَّجْنَجَلِ

من روى "مهفهفة" رفعه بإضمار مبتدأ تقديره: هي مهفهفة، ومن نصب جعله حالاً أيضاً من الضمير في "تمايلت"، وما جاز في "مهفهفة" مثله يجوز في "بيضاء" و"غير"

وفي بيت :

وَيُضْحِي فَتَيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَوْمَ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلِ

من نصب " نَوْمَ " نصبه بإضمار فعل تقديره: أعني نَوْمَ، ومن رفع بإضمار مبتدأ، تقديره: هي نَوْمَ، وفي كلا الوجهين معناه المدح ، ومن خفض فعلى البدل من الهاء في قوله " فراشها " .

وفي بيت لبيد: أَقْضِي اللَّبَانَةَ لَا أُفْرِطُ رِيْبَةً أَوْ أَنْ يَلُومَ بِحَاجَةِ لَوَامِهَا

قوله " لَا أُفْرِطُ رِيْبَةً " : نصب " رِيْبَةً " على المفعول من أجله وهو مُضَافٌ إليه قام مقام المضاف إليه، تقديره: لَا أُفْرِطُ مِنْ مَخَافَةِ الرِّيْبَةِ، ثُمَّ حَذَفَ الْمِضَافَ وَأَقَامَ الْمِضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَعَطَفَ " أَنْ يَلُومَ " عَلَى رِيْبَةٍ.

وحكى ابن كيسان أنه يُرَوَى بِنَصْبِ " رِيْبَةٍ " وَرَفْعِهَا، فَمِنْ نَصْبِ فَتَقْدِيرُهُ: مَخَافَةَ أَنْ أُفْرِطَ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَنْ لَا أُفْرِطَ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَيَكُونُ رِيْبَةً بَدَلًا مِنْ أَنْ أُفْرِطَ. وَمِنْ رَفْعِ " رِيْبَةٍ " جَعَلَ " أَنْ أُفْرِطَ " مَبْتَدَأَ وَرِيْبَةً خَبْرَهُ وَعَطَفَ " أَنْ أَلُومَ " عَلَى قَوْلِهِ " أَنْ أُفْرِطَ " . اهـ

وفي بيت ابن كلثوم: وَمِنَّا قَبْلَهُ السَّاعِي كَلْبٌ فَأَيُّ الْمَجْدِ إِلَّا قَدْ وَلَيْنَا

: " أَيُّ " تُرَوَى فِي الْبَيْتِ بِالنَّصْبِ وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي عَمْرٍو وَالْأَصْمَعِيِّ، بَلْ قَالَ النَّحَّاسُ (656/2) وَالتَّبْرِيزِيُّ ص (413): " الرِّوَايَةُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ اللُّغَةِ بِالنَّصْبِ " أَي " عَلَى أَنْ تُنْصَبَ بِ " وَلَيْنَا " . اهـ، وَقَالَ فِي شَرْحِ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي جَابِرٍ (ق 286): " وَوَقَعَ الْفِعْلُ بِأَيِّ فَتَنْصَبُهُ "، أَي هِيَ مَفْعُولٌ بِهِ، وَأَمَّا رِوَايَةُ رَفْعِ " أَيُّ " مَعْلَلَةٌ بِكَوْنِ الْإِسْتِثْنَاءِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهُ وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ وَهَشَامُ بْنُ مَعَاوِيَةَ وَأَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ وَانْتَصَرَ لَهُ ابْنُ نَاشِرٍ مُسْتَفِيدًا مِنَ الْأَنْصَارِيِّ فِي تَهْذِيبِهِ (ل 71ب)، وَفِي شَرْحِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ص (407) تَوْجِيهِهِ جَيِّدٌ أَنْقَلَهُ بِكَامِلِهِ لِنَفَاسْتِهِ؛ قَالَ: " قَالَ هَشَامُ بْنُ مَعَاوِيَةَ: أَنْشَدَ الْكَسَائِيُّ هَذَا الْبَيْتَ بِرَفْعِ " أَيُّ " بِمَا عَادَ مِنَ الْهَاءِ الْمِضْمَرَةِ، أَرَادَ: فَأَيُّ الْمَجْدِ إِلَّا قَدْ وَلَيْنَاهُ، قَالَ: وَإِنَّمَا أَضْمَرَ الْهَاءَ لِهَا لَمْ يَصِلْ إِلَى نَصْبِ " أَيُّ " بِ " وَلَيْنَا "، وَشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِمْ: مَا عَبْدُ اللَّهِ إِلَّا أَضْرَبُ، مَعْنَاهُ: مَا عَبْدُ اللَّهِ إِلَّا أَضْرَبُهُ، وَنَصَبُ عَبْدِ اللَّهِ خَطَأً، وَالْفَرَاءُ يَرْفَعُ " أَيًّا " بِمَا عَادَ مِنَ الْهَاءِ الْمِضْمَرَةِ، وَيَخْتَجُّ بِأَنَّ " أَيُّ " لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، إِذْ كَانَتْ لَا يَسْبِقُهَا الْعَامِلُ فِيهَا فَصَارَ الَّذِي بَعْدَهَا كَالصَّلَةِ، وَأُضْمِرَتِ الْهَاءُ فِيهِ كَمَا تُضْمَرُ فِي الصَّلَةِ، وَلَا يُجِيزُ الْفَرَاءُ: مَا عَبْدَ اللَّهِ إِلَّا أَضْرَبُ عَلَى إِضْمَارِ الْهَاءِ، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَا يُضْمَرُ لَهُ فِي خَبْرِهِ الْهَاءُ، إِذْ كَانَ يَكُونُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وَنَصَبُ عَبْدِ اللَّهِ خَطَأً فِي قَوْلِ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، لِأَنَّ " إِلَّا " لَا يَنْصَبُ مَا بَعْدَهَا مَاقْبَلَهَا. وَقَالَ هَشَامُ [بِنِ مَعَاوِيَةَ] : رَوَى بَيْتَ عَمْرٍو أَبُو عَمْرٍو وَالْأَصْمَعِيُّ بِالنَّصْبِ... وَلَمْ يَعْرِفْ هَشَامٌ لِرِوَايَتِهِمَا مَذْهَبًا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ [الْأَنْبَارِيُّ] : وَالصَّوَابُ عِنْدِي رِوَايَةُ الْكَسَائِيِّ لِأَنَّ " إِلَّا " أَدَاةٌ مَانِعَةٌ تَمْنَعُ مَا بَعْدَهَا مِنْ نَصْبِ مَاقْبَلِهَا " .

وهكذا الشأن في هذا الكتاب، فشتان بين من يجعل الرواية مستندا له وبين من يجعل الرواية سندا لنسف الرواية أصالة.

خامسا: هنا وقفات مع بلاشير :

الأولى :

ذكر بلاشير ص(158) اختلاف الشراح في ذكر عدد المعلقات وأصحابها، ثم ختم كلامه بقوله " إن المكانة التي أفردا علماء المسلمين لمجموعة المعلقات قد أسهمت إلى حد بعيد في تغييب الرؤيا أمام النقد الغربي "، وكلامه هذا لا يظهر لي صلته بما سبق من اختلاف عدد المعلقات وأصحابها، ثم لا ضير أبدا في الاعتناء بالمعلقات ولا بالمكانة التي أولاها العلماء بها، بل هذا يدل على خصوصيات رأوها فيها .

الثانية:

قال في ص(177): " وإذا استطعنا في بعض الحالات تمييز الصحيح من الموضوع، ففي حالات أخرى يجب الإذعان للجهل، ويكفينا للحصول على البرهان أن ننخل دواوين الشعراء الجاهليين الستة فتكون النتيجة كما يأتي: إن عددا قليلا من القصائد صحيح، ولكن الشك يدوم فيما يعود إلى ترتيب الأبيات وشكل كل واحد منها، أما بقية الآثار فإن الشك فيها محتوم لامناص منه " .

كلامه مضطرب وآخره يهدم أوله، فقد ذكر أنه في حالات صحت له قصائد وبقي شاكاً في أخرى، ثم في الأخير من غير برهان ذكر نتيجة توهمها وهي أن الشك محتوم في غير القصائد التي صحت عنده، و لا ندري كيف نخل القصائد وبأي غربال غربلها؟

7 قال بلاشير ص(189-190): " إن من أكثر القضايا خطورة قضية التدوين، فكيف تصرّف علماء العراق أمام الأشكال المتعددة التي اتخذتها القصيدة سواء عند تشوئها أو أثناء نقلها الشفهي؟ لقد تصرّفوا أحيانا كما تصرّف SOGIN، فهو عندما تميّبوا الاختيار اكتفوا برصف النصوص المتعددة إلى جانب بعضها دون محاولة دمجها في نص واحد، وفي الوضع الحالي لجمع الوثائق فإن وجود الجمع المتقابل ليس معروفا لدينا إلا بمقارنة عدة مصادر .

وإن هذه الاختلافات في الشكل تمسّ عدد الأبيات، كما أنّ هذه الظاهرة ناتجة أحيانا عن بقاء الأثر في المجموعات الشعرية، وتمسّ هذه الاختلافات أحيانا أخرى ترتيب الأبيات، فكل واحد منها يُشكل كلا يمكن تغيير ترتيبه دون أن يمسّ بالمعنى، ولكن المدهش هو تعدد الروايات واتساعها داخل كل بيت، و لا ريب في أنها ناشئة عن ضعف الذاكرة أثناء الرواية الشفهية، وأن عددا قليلا منها ناشئ عن عدم اكتمال طريقة الكتابة أو عن استبدالات في المترادفات. ومامن شئ يُجيز لنا التأكيد بأن هذه الفروق الجزئية ليست قديمة ولا تصعد إلى ظهور الأثر نفسه..... ثم يقول: والخلاصة فإن القصائد التي توجب الشك أكثر هي التي ربّما لاتعكس بأمانة الشكل المتعدد للقصيدة الجاهلية منذ نشأتها، وهي تظهر لنا في إحصاءات غير متميزة " .

كما نرى فإن بلاشير يرى اختلاف القصائد الجاهلية في ترتيب الأبيات أو اختلافهم في البيت في ألفاظه مرده إلى ضعف الذاكرة الشفهية، وهذه شبهة نولدكه التي سبق ذكرها، وتفنيدها بأمرين :

أحدهما: أنّ الراوي قد يعمد إلى البيت نطق به الشاعر على لغته فيغيّر منه الكلمة إلى ما يوافق لغته.

ثانيهما: أنَّ الراوي قد تسفط منه الكلمة على وجه النسيان فيجتهد لأن يضع مكانها كلمة تُؤدي معناها أو تُفارقها، وما كانوا يرون في هذا من بأس مادام الغرض الذي يرمي إليه الشعر قائما.

ومن المحتمل أن يكون الشاعر نفسه قد أنشد البيت على وجهين أو وجوه في أوقات مختلفة، فقد يبدو له أنَّ كلمة أليق من كلمة أو تسفط من حافظته الكلمة التي أنشأ عليها القصيدة أولا " ١ هـ

وإضافةً إلى هذين الأمرين فإن اتفاق الرواة على الشكل العام للقصيدة يدل على قوة الذاكرة خصوصا وهم جماعة كثر، وإن شئنا أن نقول هي رواية متواترة رواها جيل عن جيل وإن ضعفت في زمن حماد الراوية .

نتائج البحث:

- 1 تبين أن الشراح الأوائل حرروا اختلاف الرواة سواء من ناحية نسبة البيت أو ضبط الكلمة
- 2 تبين شدة اعتناء ابن كيسان بتحرير ضبط الكلمات في شرحه لديوان زهير، وأنه في هذا الشرح لم يشير إلى اختلاف آخر.
- 3 اتفق الرواة على تقديم امرئ القيس.
- 4 تبين وظهر صحة ترتيب النحاس في نسخة رئيس الكتاب وكيفية توجيه ما وقع في نسخة الأدفوي
- 5 لم يجعل الشراح اختلاف الرواة سببا للشك في النص، بل جعلوا النص هو الأصل الذي يستندون إليه. 6 تبين تحامل نولده الشديدي من أجل بيان عدم صحة الشعر الجاهلي
- 7 تبين أن الرواية الشفهية قوية وأن الاختلاف بين الرواة لا يعكس ضعف الذاكرة
- 9 بينت أن الروايات المختلفة مآلها إما الجمع . بمعنى إعمال جميع الروايات دون إهمالها . أو الترجيح .

أهم المراجع :

- تاريخ الأدب العربي، الرافي، مؤسسة هنداوي، دت، دط.
- تاريخ الأدب العربي الجاهلي، بلاشير، دار الفكر دت، دط .
- تاريخ الأدب العربي، (العصر الجاهلي)، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة.
- تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، جامعة محمد بن سعود، السعودية، 1411 هـ / 1991.
- تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن. لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: حنفي محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، لجنة إحياء التراث، دت، دط،
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1407 هـ / 1987 م
- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر، دت، دط.
- حدق المقلتين في شرح بيتي الرقمتين ص (51) لأحمد بن محمد البجائي، تحقيق: ناصر الدين بن رميدة، دار لمسة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2018 م

الشعر الجاهلي خصائصه وفنونه ص (179-184) ليحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1407هـ/1986.

الشعر والشعراء، ابن قتيبة نحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، دت، د.ط .

فتح المغلقات لأبيات السبع المعلقات : الفاكهي، تحقيق: جابر بن بشير المحمدي، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، السعودية، 1421هـ/2010م.

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة. مصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد .

معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دارالغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1993

معلقات العرب، لبدوي طبانة، دراسة نقدية تاريخية في عيون الشعر الجاهلي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1378هـ/1958م .

المفصل في تاريخ العرب، لجواد علي، دار الساقى ، الطبعة الرابعة

المنثور والمنظوم، أبو الفضل تحقيق: محسن غياض، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، 1977هـ.

المنصف للसारق والمسروق، ابن وكيع التنسي، تحقيق: عمر خليفة بن إدريس، جامعة قات يونس، بن غازي، الطبعة الأولى، 1994م.

المخطوطات:

- تهذيب شرح السبع المعلقات وإعرابها، ابن ناشر الوهراني، نسخة بمكتبة الدولة بألمانيا تحت رقم: 1864 .
- السبع الطوال بغريبها، الجواليقي، المكتبة الوطنية الفرنسية، تحت رقم: 3279
- شرح المعلقات السبع، لأبي سعيد وأبي جابر، المكتبة الوطنية الفرنسية، تحت رقم: 3280.
- شرح المعلقات، النحاس، بالمكتبة السليمانية -نسخة رئيس الكتاب -تحت رقم: 848
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ابن كيسان، مكتبة نور عثمانية بتركيا تحت رقم: 3968
- نظم التفسير بالبيان الواضح الخبر لأبي أسامة جُنادة الهروي، المتحف البريطاني، تحت رقم(6638)



Issue Tenth - January 2022 - Second Year

Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN
AND SOCIAL AFFAIRS

ISSN - 2710 - 4834

Deposit number in the Iraqi National Library and Archires: 2460

